بسم الله الرحمن الرحيم

" وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدُوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم، وما تنفقوا من شئ في سبيل الله يوفّ إليكم وأنتم لا تظلمون"

(الأنفال : ٦٠)

obeikandl.com

إهداء

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء

obeikandl.com

تقديم

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية شاملة لا يمكن اختزالها فى مفهوم النمو الاقتصادى وحده، وإنما لها أبعادها الاجتماعية والثقافية والحضارية. غير أنه لتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الأمر اتباع احدى أسلوبين بديلين:

(أ) الأسلوب التلقائى فى التنمية

(ب) أسلوب التخطيط الاقتصادى

ويعتمد الأسلوب التلقائى على جهاز الثمن حيث يلعب الثمن دورا أساسيا فى توجيه الانتاج والاستهلاك والبيع والشراء والادخار والاستثمار وغير ذلك من القرارات الاقتصادية. وبعبارة أخرى فإن جهاز الثمن هو الذى يقوم بتنظيم انتاج السلع والخدمات، وباختيار طرق الانتاج الأكثر كفاءة وبتوزيع العائد من العمليات الانتاجية بين مختلف عوامل الانتاج كل بنسبة إسهامه فى العملية الانتاجية. والخلاصة أنه وفقاً لهذا الأسلوب يتم حل المشاكل الاقتصادية حلا مرضيا دون الحاجة إلى خطة عامة للمجتمع كله، ودون أن يدرس أحد حاجات المجتمع ووسائل اشباع هذه الحاجات. والمشاكل التى يهتدى جهاز الثمن لحلها - من خلال تحليله لاقتصاد السوق وعلى أساس فروض معينة يفترضها حول هذا السوق وحول سلوك المشاركين فيه - تتضمن مشكلة تخصيص الموارد الانتاجية أى كيفية توزيعها بين الاستعمالات المختلفة بحيث تحقق أكبر قدر من الاشباع الكلى، ومشكلة الكفاءة الاقتصادية أى انتاج أية كمية معينة من السلع بأقل قدر ممكن من التكاليف، ومشكلة التوزيع أى تقسيم الدخل القومى على عوامل الانتاج المختلفة. فالثمن بيده الخفية هو المؤشر الذى يشير فتتجه الموارد الانتاجية إلى هذا الاستخدام أو ذاك، والثمن هو الذى يحكم فتحل طرق الانتاج الأكثر كفاءة محل طرق الانتاج الأقل كفاءة، وتزدهر المؤسسات الانتاجية ذات الكفاءة العالية وتنسحب المؤسسات الفاشلة من حلبة الانتاج. والثمن في النهاية هو الذى يوزع الدخول بين عوامل الانتاج المختلفة التى تساهم فى العملية الانتاجية.

ولكن هذا الأسلوب التلقائى لم يعد الأسلوب الملائم والفعال لتحقيق تنمية سريعة. فمن الثابت أن الانتاج فى ظل هذا الأسلوب لا يتم لخدمة أفراد المجتمع وإنما لخدمة القادرين منهم على دفع الأثمان. وهكذا نجد أن المنتجين يقومون بانتاج ما يريده الأغنياء من الكماليات طالما كانوا مستعدين لدفع أثمان مشترياتهم، بينما تظل الحاجات الأساسية للمجتمع بدون اشباع نظراً لعدم قدرة المحتاجين

إليها على دفع أثمانها. وفوق ذلك فإن الأسلوب التلقائى ينتهى بسيادة الاحتكار والبعد عن المنافسة الكاملة. وبدون المنافسة لن يكون لدى المنتجين حافز على تقليل التكاليف ويكون المشروع الخاص فى غنى عن ادخال التحسينات. وأخيراً فإن توزيع الدخول والثروات ينحرف كثيراً عن التوزيع المثالى. فالكسب وفقاً لهذا الأسلوب لا يعكس المقدرة فحسب، وإنما يعكس كذلك حسن الحظ وسوءه ودرجة ملكية العوامل الانتاجية. فكم من شخص فاشل كسول يتمتع بدخل كبير لأنه يملك عوامل انتاجية حصل عليها بطريق أو بآخر.

غير أن هذا ليس كل ما فى الأمر، فإن ذوى الدخول العالية - سواء كان مصدر هذه الدخول هو المقدرة أو الحظ - قادرون على ادخار أجزاء كبيرة من دخولهم. ومن السهل على أصحاب هذه الدخول العالية استثمار هذا الجزء المدخر بعائد من الربح. وهذا يودى إلى تأثير متراكم يعمل على زيادة حجم الثروات الكبيرة زيادة مضطردة، وهذا ما يعرف بتراكم رأس المال. ومن العوامل التى تساعد على زيادة حجم الثروات الكبيرة تعدد وسائل الاستثمار التى لا تتطلب من الممول تحمل المخاطر كالاستثمار فى السندات الحكومية والأسهم الممتازة للشركات. وبذلك نجد أن نظام الثمن قد أتاح لطبقة من الأفراد الحصول على دخول كبيرة دون أداء أى عمل كالدخول التى يحصلون عليها من الثروات الموروثة وريع الأراضى. وكان من جراء ذلك أن وجدت فروق كبيرة فى الدخول بين فرد وآخر. وتزايدت هذه الفروق يوما بعد يوم حتى أصبحنا أمام غنى فاحش وفقر موئس. والغريب أنه لا توجد تلقائية فى نظام الثمن تعمل على تقليل التفاوت فى الدخول، بل إن الفعل الطبيعى للقوى الاقتصادية الحرة هو أن يزداد الغنى غنى بتراكم رأس المال ويزداد الفقير فقرا لعجزه عن تملك عناصر الانتاج ونتيجة لاستغلال نظام الثمن له.

أما إذا كان الهدف النهائى للتنمية الاقتصادية تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى على النحو الذي يوفر الغذاء والكساء والسكن والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل لكل مواطن قادر عليه، فإن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى في التنمية ضرورة حتمية لأنه الأسلوب الوحيد الذى يؤدى إلى القضاء على التخلف والفقر، وتحقيق التوازن الاجتماعى والارتفاع بمستوى المعيشة.

والتخطيط الاقتصادى تنظيم إرادى للنشاط والأوضاع الاقتصادية يستهدف حصر وتعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية علي نحو يحقق أقصى تنمية اقتصادية ممكنة فى أقصر وقت وبأدنى تكلفة ومجهود وبأقل ضياع اقتصادى، وذلك مع رسم السياسات والوسائل المناسبة لتوظيف الموارد وتخصيصها وتوزيع ناتجها.

والتخطيط فى جوهره نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من ناحية وبين الحاجات الاجتماعية من ناحية أخرى، وذلك فى شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل خلال فترة زمنية معينة. فالتخطيط فى حقيقته أحدث وسيلة لاختزال الأبعاد الزمنية للنمو الاقتصادى التلقائى عن طريق التنبؤ بما سوف يكون عليه الاقتصاد لو سار بدون تدخل، ثم اتخاذ القرارات الفردية والملائمة لأحداث التغير في مستقبل هذا الاقتصاد من خلال استحداث تغيرات فى هيكله ونمط تطوره، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى أقصى نمو ممكن للدخل القومى يحقق أكبر وأفضل اشباع للحاجات الاجتماعية لمختلف أفراد وطبقات المجتمع.

ويقوم التخطيط الاقتصادى برسم صورة تقديرية للمستقبل شاملة لجميع العناصر الواجب تحقيقها متضمنة الأهداف القومية العامة والجزئية فى مختلف القطاعات والسياسات والوسائل المقرر اتخاذها. وليس من الضرورى أن تكون هذه الصورة هى التى تتحقق بعينها فى نهاية فترة الخطة الاقتصادية، وذلك يرجع إلى ما تفرضه مقتضيات المرونة فى التخطيط واحتمال تعديل الأهداف أو تغير البيانات والمعلومات التخطيطية أو حدوث ظروف طارئة أو حوادث قاهرة لم يكن هناك من سبيل إلى التنبؤ بها.

وهذا الكتاب بدوره يرسم صورة واضحة لا ليس فيها ولا غموض عن ملامح التخطيط الاقتصادى وأنواعه وأهدافه وطرائقه ومناهجه. وقد حرصت على أن أعرض موضوعات هذا الكتاب بأسلوب تحليلى مبسط بعيداً عن التعقيد بقدر الامكان. وإنى إذ أقدم هذا الكتاب أرجو مخلصاً أن تتلوه محاولات أخرى لاعادة صياغة موضوعاته التي تظل بحاجة إلى إضافات وشرح وتحليل بصفة مستمرة.

والله تعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يرزقنا السداد في القول والعمل، ويجنبنا شطط الفكر والقلم، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا، إنه سميع الدعاء.

عبد الرحمن زكى ابراهيم